العرب
السبت 2020/04/04
السنة 42 العدد 11667

حماس تهادن إسرائيل بعرض صفقة لتبادل الأسرى

أجبر اشتداد الخناق على حماس الإسلامية المدعومة من إيران وتضاؤل هامش مناورات الوسطاء في تحريك ملف الأسرى، على مهادنة الحركة إسرائيل عبر عرض صفقة جديدة لإتمام مسار تبادل المعتقلين الذي ظل حبيس الأدراج لسنوات.

غزة - سعت حماس إلى تقديم اشتراطات بدت لبعض المتابعين مقبولة لإنجاز صفقة تبادل الأسرى مع إسرائيل بعد أن وجدت الحركة نفسها في موقف ضعيف للغاية في خضم الأزمات التي تعصف بالمنطقة.

وأكدت الحركة المدعومة من إيران وحزب الله اللبناني أن المبادرة التي طرحها رئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار بخصوص ملف الأسرى، تضع إسرائيل "أمام اختبار جديد، لمعرفة مدى جديتها".

واعتبر مراقبون أن هذا الكلام يحمل بين طياته تنازلات لم تقدمها حماس في السابق على الرغم من تمسكها بإنجاز العملية وفق شروطها وهو ما لا يعجب إسرائيل التي تبدو في الوقت الحالي في موقع قوة أكثر من أي وقت سابق.

وقال المتحدث باسم الحركة فوزي برهوم، في بيان إن المبادرة "تحمل أبعادا إنسانية وتعكس مدى المرونة التي تتمتع بها الحركة في إدارة الملف".

ولفت برهوم إلى أن هذه المبادرة تضع إسرائيل أمام اختبار جديد، لتثبت مصداقيتها أمام الإسرائيليين وأهالي الجنود المفقودين في غزة.

وكان السنوار قد أعلن في لقاء متلفز عرضته فضائية الأقصى المحلية مساء الخميس الماضي، استعداد حركته تقديم "مقابل جزئي" لإسرائيل، لتفرج عن معتقلين فلسطينيين.

وقال "هناك إمكانية أن تكون مبادرة لتحريك الملف بأن تقوم إسرائيل بعمل طابع إنساني أكثر منه عملية تبادل، بحيث يطلق سراح المعتقلين الفلسطينيين المرضى والنساء وكبار السن من سجونها، وممكن أن نقدم لها مقابلا جزئيا". ولم يوضح السنوار بالتدقيق ماذا يقصد بالضبط، غير أن متابعين سياسيين أشاروا إلى احتمال وجود مفاوضات سرية بين الجانبين من خلال طرف ثالث لإنهاء هذه الأزمة.

وتأتي تصريحات السنوار بعد يوم من تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بنيت، قال فيها "عند الحديث عن الوضع الإنساني في غزة، لإسرائيل أيضا احتياجات إنسانية، هي بالأساس استعادة من سقطوا".

وبحسب صحيفة هآرتس، كان بنيت يشير إلى الجنود الإسرائيليين القتلى المحتجزين في غزة لدى حماس.

يحيى السنوار

سنقدم مقابلا جزئيا في حال وافقت إسرائيل على مبادرتنا

وأضاف وزير الدفاع الإسرائيلي "أعتقد أننا بحاجة إلى الدخول في حوار واسع حول غزة واحتياجاتنا الإنسانية، لن يكون من الصواب فصل هذه الأشياء عن بعضها البعض". وتعود قصة الجنود الإسرائيليين إلى شهر أبريل 2016 حينما أعلنت كتائب القسام الذراع العسكرية لحماس لأول مرة عن وجود 4 جنود إسرائيليين أسرى لديها، دون أن تكشف عن حالتهم الصحية ولا عن هويتهم، باستثناء الجندي آرون شاؤول.

وكان المتحدث باسم الكتائب، أبوعبيدة أعلن في 20 يوليو 2014 أسر شاؤول خلال تصدي مقاتلي القسام لتوغل بري للجيش الإسرائيلي في حي التفاح شرقي مدينة غزة.

وترفض حركة المقاومة الإسلامية حماس حتى اللحظة الإفصاح عن مصير الجنديين، مشترطة الإفراج عن العشرات من الفلسطينيين الذين اعتقلتهم إسرائيل بعد صفقة تبادل الأسرى عام 2011.

وأعلنت إسرائيل عن فقدان جثتي جنديين في قطاع غزة خلال هجوم لقواتها في الثامن من يوليو 2014 واستمر لغاية 26 أغسطس من العام ذاته، هما آرون شاؤول وهدار جولدن، لكن وزارة الأمن الإسرائيلية عادت وصنفتهما في يونيو 2016 على أنهما "مفقودان وأسيران".

وإضافة إلى الجنديين، تحدثت إسرائيل عن فقدان آخرين اثنين أحدهما من أصل إثيوبي والآخر من أصل عربي، دخلا غزة بصورة غير قانونية خلال عامي 2014 و2015.

وأكد أكثر من مسؤول في حركة حماس طيلة السنوات الست الماضية أنهم يأملون في صفقة تبادل حالما تسمح الظروف بذلك.

وقال عضو المكتب السياسي للحركة خليل الحية في تصريحات قبل أشهر "ننفي ما تردده بعض وسائل الإعلام حول وجود مفاوضات لصفقة تبادل أسرى جديدة"، مؤكدا أن هذه الأنباء تأتي في سياق محاولات الحكومة الإسرائيلية خداع مواطنيها.

وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مايو 2018 أنه طلب من مصر وألمانيا الوساطة لدى حركة حماس من أجل استعادة الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة.

وكانت مصر قد توسطت بين حماس وإسرائيل في صفقة لتبادل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط بأكثر من ألف معتقل فلسطيني غالبيتهم من أصحاب الأحكام العالية.

ويربط محللون رفض حماس ربط قضية الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لديها بالحراك الموجود والعروض التي تقدم إليها بشأن رفع الحصار أو التهدئة مع إسرائيل، علاوة على رغبتها في أن تكون قضية الأسرى في نطاق مستقل وضمن مفاوضات خاصة وبشروط معينة.

في موقف لا يحسد عليه

ملف إعادة المغتربين اللبنانيين اختبار حاسم لجدية الحكومة

فرنجية ينأى بنفسه عن بازار معركة المساومات

تواجه الحكومة اللبنانية مطبا جديدا يتمثل في إعادة المغتربين العالقين خارج البلاد بعد تعليق الرحلات جراء تفشي وباء كورونا حول العالم، ما يجعل مصداقيتها على المحك في مسار سياسي معقد كانت قد بدأت خوضه منذ تسلمها للسلطة قبل أسابيع.

بيروت - بدأت القوى السياسية اللبنانية في الانشغال ببدء تنفيذ حكومة حسان دياب خطتها لإعادة من يرغب في الرجوع إلى البلاد من المغتربين اللبنانيين في الخارج بداية من غد الأحد.

وتأتي الخطوة بعد تجميد معركة التعيينات لنواب حاكم مصرف لبنان وأعضاء جمعية المصارف وهيئة الأسواق المالية، في ظل تجاذبات حادة واتهامات لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بسعيه إلى الاستئثار بالمناصب.

وكان هذا الملف محور اتهامات للحكومة بالتلكؤ، فيما تستند إلى مخاوف من نقل العائدين إصابات بفايروس كورونا إلى لبنان الذي يتفشى فيه الوباء وسجل أكثر من عشر وفيات والعشرات من الإصابات.

وتخطط الحكومة لإعادة حوالي 400 مغترب عالقين في دول منطقة الخليج وأفريقيا، علما وأن هناك تقديرات برغبة الآلاف في العودة من أوروبا حيث تزداد الإصابات وتسجل وفيات بمعدلات مرتفعة.

ووجدت حكومة دياب نفسها حبيسة معركة تجاذبات وتسجيل نقاط بين الحلفاء السياسيين، الأمر الذي ينعكس سلبا على أدائها سواء في معالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، أو في احتواء خطر تفشّي وباء كورونا.

ورضخت الحكومة للإنذار الذي وجّهه إليها رئيس البرلمان وزعيم حركة أمل نبيه بري، وسرّعت في تشكيل لجنة طوارئ تعد لـ"عودة آمنة" للبنانيين المغتربين والطلاب الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في الخارج.

ولن يكون هذا الملف الحارق هو الوحيد أمام الحكومة التي تصارع على كافة الجبهات من أجل إخراج البلاد من أزماته الاقتصادية المزمنة، في ظل تجاذبات لا تنتهي بين القوى السياسية المهيمنة على المشهد. وفي سياق ملف التعيينات، نوه زعيم تيار المردة النائب سليمان فرنجية، الذي يعتبر من حلفاء حزب الله، بموقف رئيس الحكومة وشكر له "عودته إلى ضميره" بتجميد الملف بعد سجالات واسعة.

وبينما شنّ فرنجية حملة على جبران باسيل وزير الخارجية السابق وصهر الرئيس ميشال عون، ظهرت تحذيرات رؤساء الحكومات السابقة من محاولات "تهريب" التعيينات بما يمكّن حزب الله وعون وباسيل من "الاستيلاء على الدولة".

> **نادي قضاة لبنان يطالب بالانتفاض على منطق المحاصصة السياسية والحزبية في تعيين المناصب**

وكتب زعيم تيار المردة في تغريدة على حسابه في تويتر قال فيها إن دياب "اعترف بأن هذه التعيينات ستُجرى على أساس المحاصصة وتراجع عنها والرجوع عن الخطأ فضيلة".

ودعا فرنجية رئيس الحكومة إلى تغليب معيار الكفاءة في التعيينات وليس على المساومات الحزبية الضيقة، معلنا أنه لن يتدخل في "بازارات التعيينات".

ويأتي هذا التعليق في الوقت الذي شدّد فيه النائب جميل السيد، الذي يعتبر من فريق 8 آذار، على أن رئيس الحكومة "رفض تعيينات زبائنية "لا تستند الى الكفاءة، وقال محذرا في تصريحات صحافية "مخطئ من يظن أنه سيجمد التعيينات بانتظار عودة حكومة الفاسدين".

وأشار الى أن "دياب رفض منطق المحاصصة السياسية في التعيينات لأن حكومة التكنوقراط لا يمكنها أن تقبل بتعيينات لا تعتمد معيار الكفاءة".

ومعلوم أن الحكومة الحالية التي تمّت الموافقة عليها بعد سجال طويل بين مختلف التيارات تعتبر "من لون واحد" وقد شكلت بغطاء من حزب الله وباسيل وحركة أمل التي يتزعمها رئيس البرلمان نبيه بري.

ووجهت إلى زعيم التيار الوطني الحر اتهامات من أطراف وأحزاب عديدة بالتمهيد في كل ما يفعل لخوض انتخابات الرئاسة قبل نهاية عهد عون، كما يتّهم الأخير بمنح صهره باسيل الغطاء السياسي.

في هذه الأثناء، اعتبر نادي قضاة لبنان أن "مجلس الوزراء اتخذ قرارا هاما بتكليف وزير المالية اتخاذ الإجراءات المناسبة والقيام، خلال فترة شهر واحد، بعملية تدقيق شاملة لمعرفة الأسباب التي جعلت البلاد تصل إلى هذه الأزمة".

وأشار في بيان إلى أنه "يبقى أن تتوفر في آلية تنفيذ القرار معايير الحوكمة السليمة المتمثلة في اللجوء إلى شركات تدقيق دولية لم يكن لها تعامل سابق مع مصرف لبنان المركزي أو بقية البنوك".

وشدّد نادي القضاة على وجوب تفعيل عمل المؤسسات الرقابية وهي المعنية الأولى بإجراء هكذا تدقيق، مع اتخاذ إجراءات لتمكين المؤسسات المعنية بالقطاعين المصرفي والمالي القيام بعملها، على أن تكون على رأس هذه الإجراءات تعيينات منتفضة على المحاصصة الطائفية والسياسية.

وقال "يجب أن يسبق هذا كله تطبيق أحكام الدستور لناحية إنجاز الحسابات السّنوية التي تظهر كيفية صرف أموال اللبنانيين منذ سنوات، وهو الأمر الواجب اليوم والذي لطالما كان واجبا قبل إقرار كل موازنة، ولم يحصل".

شواهد «السيدة زينب» في دمشق مغلقة أمام تمدد الوباء من إيران

دفعت المخاوف من تمدد فايروس كورونا المستجد السلطات في دمشق إلى إغلاق أكبر مزار ديني للشيعة في العاصمة خشية قدوم جحافل الإيرانيين حاملين العدوى إلى البلاد، وهو ما يجعل هذه الأزمة حاجزا أمام التقاء البلدين على طاولات شراكة سياسية واقتصادية وعسكرية جديدة، لكون علاقتهما لا تعدو إلا تحالفا للضرورة أكثر من أي شيء آخر.

دمشق - عدلت سوريا بوصلتها في خضم الأزمات التي تعيشها منذ أكثر من تسع سنوات تحسبا لتفشي وباء كورونا بالبلاد واتخذت خطوة قد تثير حفيظة حليفتها إيران، وخاصة التيار المتشدد.

وأغلقت السلطات مقام السيدة زينب الواقع في العاصمة دمشق، والذي يجتذب عشرات الآلاف من الزوار الإيرانيين بعد أن حذر أطباء ومسؤولون في الأمم المتحدة من أن تجمعهم يضع البلاد في خطر انتشار للمرض على أوسع نطاق.

ويرجح مراقبون عدم تمكن السلطات السورية من تطبيق هذا القرار خاصة وأن إجراء مماثلا اتخذته طهران في عدة مقامات مثل مشهد وقم لم يفلح في إقناع الشيعة بالابتعاد عن تلك المزارات، وظلوا يمارسون طقوسهم الدينية دون اكتراث للعدوى.

وتأتي الخطوة في وقت تكشف فيه البلاد التي دمرتها الحرب القيود للحد من ظهور تفش كبير لديها في ظل نظام صحي هش وحدود برية غير محكمة مع العراق وتبادل رحلات جوية مع طهران التي كانت تقل حتى الآونة الأخيرة آلاف الزوار.

وقال وزير الداخلية محمد الرحمون لوسائل إعلام رسمية إن قرارا اتخذ بإغلاق المنطقة المزدحمة لتجنب أي تفش محتمل. وأضاف "تقرر عزل منطقة السيدة زينب لكونها تجمعا سكانيا كبيرا".

وقالت وسائل إعلام في وقت سابق إن طواقم طبية فرضت حجرا صحيا على مبنى في حي السيدة زينب للاشتباه في حالات إصابة بالفايروس.

وحذر مسؤولون من الأمم المتحدة من أن الزوار ورجال الدين الذين يعبرون الحدود من إيران إلى العراق ثم إلى سوريا، التي لا تتسم إجراءات الحدود فيها بالصرامة يضعون البلاد في خطر وقوع تفش كبير فيها.

وتعتبر إيران أكثر الدول تضررا بالمرض في منطقة الشرق الأوسط، وقد أعلنت الجمعة تسجيل 134 وفاة إضافية بالفايروس ما يرفع الحصيلة الإجمالية للوفيات إلى 3294.

ورغم أن دمشق علقت الرحلات الجوية وأغلقت أغلب المعابر الحدودية مع جيرانها، لكن شهودا قالوا لوكالة رويترز إن زوارا شيعة استمروا في الوصول إلى سوريا برا في الأيام الماضية قاصدين المزار في دمشق.

وتقول سوريا إن لديها 16 حالة إصابة وحالتي وفاة. وحذر مسؤولون في الأمم المتحدة من أن البلاد غير مجهزة لمواجهة تفشي الوباء وأن الحالات المؤكدة لديها قد تكون "قمة جبل الجليد" فحسب.

ولم تعلن دمشق عن أول حالة مؤكدة لديها رسميا سوى الأسبوع الماضي بعد أسابيع من نفي مزاعم بالتستر من مصادر طبية وشهود قالوا إن عدد الحالات أكبر بكثير.

ومددت الحكومة حظر التجول وفرضت قيودا على التنقلات بين المحافظات واتخذت خطوات غير مسبوقة بوقف التجنيد وبتعليق استدعاء قوات الاحتياط في محاولة للحد من انتشار الفايروس في صفوف الجيش. كما تم إغلاق أغلب الأعمال.

ويعد الحي في دمشق مقرا كذلك لعدد من الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، التي لها وجود بارز في أغلب أنحاء البلاد ويشتبه في كونه مصدرا للعدوى في سوريا، وفقا لما تقوله طواقم طبية وسكان.

ويجتذب المزار الآلاف من مجندي الجماعات المسلحة الشيعية إذ يقصدونه قبل التوجه إلى خطوط القتال الأمامية ضد جماعات معارضة مسلحة أغلبها من السنة المناهضين لحكم الرئيس بشار الأسد.

وأكد مسؤولون في قطاع الصحة العراقي هذا الأسبوع أن زوارا شيعة عائدين من سوريا مصابون بكورونا، وقالوا إنهم تسببوا في تفش كبير للمرض.

المسير إلى كورونا لن يتوقف

قوى التغيير تضع ثقلها لتفكيك إرث البشير

الخرطوم - وضعت قوى الحرية والتغيير في السودان كل ثقلها خلف الحكومة الانتقالية لتفكيك إرث نظام الرئيس المخلوع عمر حسن البشير الذي ظل جاثما على السلطة لثلاثة عقود جعل من البلاد تعيش في فوضى على كافة الأصعدة.

وأعلنت القوى في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية الجمعة دعمها الكامل للقرارات والإجراءات التي أعلنتها لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال والتي تلخص جهود تفكيك البنية المؤسسية والاقتصادية "لدولة التمكين".

ويأتي هذا الموقف بعد يوم من كشف اللجنة أن حزب المؤتمر الوطني المنحل بزعامة البشير والمحسوب على تيار الإسلام السياسي أدار جمعيات خيرية لجمع أموال الشعب المودعة في المصارف المحلية.

وذكرت اللجنة أن حزب البشير استولى على أموال الدولة عبر 3 منظمات هي الرضوان والثريا الخيرتين وجمعية أمل الخير، فضلا عن شركة الصناع للاستثمار العقاري.

وقال عضو اللجنة صالح محمود خلال مؤتمر صحافي عقد الخميس في الخرطوم "لقد استولت منظمة الرضوان الخيرية على أكثر من 16 مليون سهم من أسهم بنك النيل كانت تابعة لوزارة المالية وقد حصل عليها رجل الأعمال صفوت الحاج محمد".

وأكد أن هذه المنظمة تمثل إحدى واجهات المؤتمر الوطني الكثيرة التي استنزفت قدرات البلاد، مشيرا إلى الأشخاص الذين يوقعون على حسابات الجمعية الخيرية هم نفسهم الذين يوقعون على حسابات حزب البشير المنحل.

ووقفت قوى التغيير خلف الإسراع لاسترجاع الأموال المنهوبة حيث قال المتحدث باسم هذا التيار، وجدي صالح، "إن مشروع قانون تفكيك نظام البشير، يتضمن حل مؤسسات النظام السابق وواجهاته، ومصادرة ممتلكاته لصالح الدولة". وكانت قوى التغيير قد أكدت مرارا توافق جميع مكوناتها على تسليم البشير للمحكمة الجنائية الدولية، حال برأه القضاء السوداني.

وأصدرت المحكمة الدولية مذكرتي توقيف بحق البشير عامي 2009 و2010 لمحاكمته بتهمة المسؤولية الجنائية عن جرائم حرب ارتُكبت في إقليم دارفور غرب البلاد، وهو ما ينفيه الرئيس المخلوع بشدة.